



الجلسة ٥٣٢١

الثلاثاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونس باري	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد رغاشيف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آيدهو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد مراكادو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسيك
	اليابان	السيد كتاوكا
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لويس مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

تقرر ذلك.

أود أيضا أن أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد لويس مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مورينو - أوكامبو (تكلم بالانكليزية): إنني أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى بشأن الأنشطة التي اضطلع بها مكنتي منذ تقريرتي الأول المقدم في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتتزامن فترة التقرير الحالي مع المرحلة الأولى من التحقيق. وكما يعلم المجلس، بدأت التحقيق في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

في المرحلة الأولى، أحرز المكتب تقدما جيدا في جمع الحقائق المتصلة بعالم الجرائم التي يدعى أنها ارتكبت في دارفور وبالجماعات والأفراد المسؤولين عن تلك الجرائم.

وبغية القيام بالتحقيق أكمل مكنتي تعيين فريق متعدد التخصصات وأنشأ الهيكل الأساسي لإدارة وتحليل كميات ضخمة من المعلومات والأدلة. ونواجه أيضا التحدي المتمثل في تعيين وتدريب مترجمين شفويين ومترجمين تحريريين لتقديم خدمات ممتازة.

ووفقا لسياسات المكتب واستراتيجياته، سيركز التحقيق في المرحلة الثانية على عدد مختار من الحوادث الإجرامية وعلى الأشخاص الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن تلك الحوادث.

وقد أعد مكنتي صورة شاملة للجرائم التي يُدعى أنها ارتكبت في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ومن تلك الصورة العامة، حددنا أحداثا جسيمة بشكل خاص، تشمل قتل أعداد كبيرة، وعمليات اغتصاب واسعة النطاق وغير ذلك من أشكال العنف الخطير القائم على أساس نوع الجنس، لإجراء التحقيق الكامل.

ولا تزال نرصد العنف المستمر. ولا تزال الهجمات على موظفي ومرافق العمل الإنساني منتشرة، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بقتل حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي. وقد أبرز الأمين العام في تقريره المقدم مؤخرا في تشرين الثاني/نوفمبر عن دارفور أثر تلك الجرائم على إيصال المساعدة الإنسانية وعلى الجهود الرامية إلى كفالة السلام والاستقرار في دارفور. وفي بعض الحالات، قد تخضع تلك الجرائم للاختصاص المحكمة. وأشجّع المنظمات الوطنية والدولية التي تعرضت لهجمات على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسجيل المعلومات والأدلة وحفظها، وعلى توفير تلك المواد لنا.

لا تزال تكهنات كثيرة منتشرة بشأن القائمة التي تحتوي على ٥١ شخصا، والتي أعدتها لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور. وكما قلت من قبل، فإن تلك القائمة، التي

المنطقة، يوفر الدعم السوقي والأمني، وغير ذلك من أشكال الدعم، لعملية تحديد الشهود ومقابلتهم.

إن المحكمة الجنائية الدولية تكمل الولايات القضائية الجنائية الوطنية. ووفقاً للمادة ٥٣ (٢) (ب) من نظام روما الأساسي، فإن المحك القانوني يتعلق تحديداً بالقضايا التي يتم اختيارها للمحاكمة، وليس بوضع نظام العدالة السوداني بأكمله. وتبعاً لذلك، يواصل مكنتي جمع وتقييم المعلومات المتصلة بالآليات المختلفة التي أنشأها السلطات السودانية فيما يتعلق بالجرائم التي يُزعم أنها ارتُكبت في دارفور، بما في ذلك المحكمة الخاصة المعنية بدارفور المنشأة بموجب المرسومين الصادرين في ٧ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وتفيد التقارير بأنه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، صدر مرسوم ينشئ محكمتين خاصتين جديديتين، في جنينة ونيالا. وتم تعيين مدعين عامين وقضاة إضافيين للعمل في هاتين المحكمتين. كما أفيد بأنه قد تم توسيع اختصاص المحكمة الخاصة ليشمل النظر في الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وقد أعادت حكومة السودان تجديد التزامها بالسماح بدخول الاتحاد الأفريقي وغيره من المراقبين الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت آليات ولجان متعددة أخرى للنظر في جوانب الجرائم المرتكبة في دارفور، بما في ذلك إنشاء مراكز للقضاء على العنف ضد المرأة ومكتب محامين فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما أشارت حكومة السودان إلى الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة بين القبائل، وإلى المؤتمر المقترح بشأن دارفور المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بوصفهما عناصر تؤدي إلى التوصل إلى حل شامل للصراع.

غير أن استمرار انعدام الأمن في دارفور لا يسمح بإقامة نظام فعال لحماية الضحايا والشهود. وقد أجبر ذلك مكنتي على القيام بتحقيقات خارج دارفور. كما أنه يمثل

لا تزال محتومة، تمثل الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة التحقيق، وهي ليست ملزمة، بأي حال من الأحوال، للمدعي العام. وعلاوة على ذلك، ينبغي التشديد على أن الأنشطة والأهداف الخاصة بلجنة الجزاءات وفريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) تختلف تماماً عن عمل مكنتي.

وسنقوم بالاضطلاع بتقييمنا المستقل حسب المعلومات المتوفرة لنا وفقاً لسياساتنا ولنظام روما الأساسي. وفي الوقت المناسب، سنقدم تلك المعلومات للقضاة. وفي الأشهر القادمة، وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى للتحقيقات، فإن مكنتي سيحدد الأشخاص الذين ينبغي محاكمتهم، رهنا بأحكام المادة ٥٣ (٢) من نظام روما الأساسي، وسيقدم تلك المعلومات للقضاة. وأود أن أشدد على أنه لم يُتخذ أي قرار في هذه المرحلة بشأن من سيُقدم للمحاكمة.

تظل حماية الشهود الشغل الشاغل للمحكمة. وكما ذكرت من قبل، لا يزال الوضع الأمني السائد في دارفور متقلبا ومقرونا بأعمال عنف وهجمات مستمرة. إن إقامة نظام فعال لحماية الشهود والضحايا يمثل شرطا لا غنى عنه للاضطلاع بأنشطة التحقيق في دارفور. وبالنظر إلى مناخ انعدام الأمن السائد وغياب نظام فعال للحماية حالياً، تمت أنشطة التحقيق حتى الآن خارج دارفور.

وبالرغم من تلك القيود، فقد أُحرز تقدم كبير في أنشطة التحقيق، بفضل المعلومات وأشكال المساعدة الأخرى التي قدمتها الدول والمنظمات. وقد عرفنا الشهود في ١٧ بلداً. كما تم تدقيق هوية ما يزيد على ١٠٠ شاهد محتمل، وتم الحصول منهم على عدد من البيانات الرسمية. ونقوم حالياً بتدقيق هويات المئات من الشهود المحتملين الإضافيين، سواء مباشرة أو بمساعدة الدول والمنظمات. وتيسيراً لتلك العملية، أقام مكنتي تواجداً شبه دائم في

لقد شهدت الفترة الحالية من تقديم التقارير خطوات إضافية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك القيام، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية. وخلال المرحلة التي مهّدت لتلك الفترة الانتقالية، لم يتقدم مكتب المدعي العام بطلبات رسمية لتقديم المساعدة للسودان، ولكن استمرت الاتصالات مع السلطات السودانية في هذا الشأن.

وكما أوضحتُ في بياني هذا، قام مكنتي، عقب البدء في التحقيق، بجمع معلومات وأدلة من خارج دارفور. وخلال هذه المرحلة الأولية لتقصي الحقائق، من الحيوي أن يطور المكتب فهما كاملا للحالة في دارفور وللسياق الذي ارتكبت فيه الجرائم المزعومة.

وفي ذلك الصدد، قام ممثلو مكنتي وقلم المحكمة الجنائية الدولية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بزيارة إلى الخرطوم لمناقشة المسائل المتصلة بجيش الرب للمقاومة وبالحالة في دارفور. وكجزء من عملية تقصي الحقائق تم، خلال تلك الزيارة، تقديم طلب للسلطات السودانية لإجراء عدة مقابلات يمكنها أن تلقي نظرة متعمقة على أنشطة جميع الأطراف في الصراع في دارفور، فضلا عن إجراء تقييم للإجراءات الوطنية التي تضطلع بها المحاكم الخاصة وغيرها من الهيئات القضائية ذات الصلة.

واستجابة لذلك الطلب، وافق المسؤولون السودانيون على تنظيم زيارة إلى السودان يقوم بها ممثلو مكنتي في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٦ بغية الالتقاء بالمحاكم الخاصة والهيئات القضائية الأخرى ذات الصلة من أجل تقييم الإجراءات الوطنية فيما يتعلق بالجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في دارفور. وإضافة إلى ذلك، وافق المسؤولون أيضا على أن تتعاون وزارة الدفاع، تحضيراً لإجراء المقابلات الأخرى، في إعداد وتقديم تقرير شامل، بحلول آذار/مارس، عن المسائل

عقبه كأداء أمام قيام الهيئات القضائية الوطنية بإجراء تحقيقات فعالة في دارفور. ولا يستطيع أحد أن يستجوب شاهدا في دارفور. وحتى هذه المرحلة، لا يوحي عمل المحكمة الخاصة بأن القضايا التي من المحتمل أن تُرفع أمام المحكمة الجنائية الدولية قد لا يجوز النظر فيها بموجب أحكام المادة ٥٣ (٢) (ب) من النظام الأساسي. ومع ذلك، سيتابع مكنتي عن كثب جميع الإجراءات القانونية الوطنية.

وعلاوة على مسألة عدم جواز النظر في تلك القضايا، يطالبني نظام روما الأساسي بالنظر في ما إذا كان من مصلحة العدالة إجراء محاكمة ما. وعند النظر في هذا العامل، فإنني سأتابع كل الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتحقيق السلام والأمن، بالإضافة إلى الآراء التي يعرب عنها شهود وضحايا تلك الجرائم.

ويقتضي القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) من حكومة السودان ومن جميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور أن تتعاون بشكل كامل مع المحكمة ومع المدعي العام. كما يحث القرار الدول والمنظمات الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، على أن تتعاون تعاوناً كاملاً في هذا الشأن. ومنذ تقريرنا الأخير المقدم للمجلس، تواصل المحكمة ممارسة ضغطها من أجل التوقيع على اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والاتحاد الأفريقي، وقد تم الانتهاء من نصه في أيار/مايو ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت في الخرطوم اتصالاتاً مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وكتبتُ إلى رئيس الاتحاد الأفريقي للعمل على عقد اجتماعات مع المسؤولين ذوي الصلة لمناقشة أساليب التعاون فيما يتعلق بدارفور، وكذلك لطلب إتاحة الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس السلام والأمن. وستكون المرحلة القادمة من التحقيق مرحلة حاسمة، يقتضي نجاحها التعاون الكامل من جانب الاتحاد الأفريقي. ومن المأمول أن يتم في هذه المرحلة إحراز تقدم سريع في تلك العلاقة.

على عمله بالذات مدركا حقيقة أن المحاسبة على أخطر الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في دارفور تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق السلام الفعال والانتقال الفعال.

وبعد أن اتخذنا الخطوات الأولى نحو إقامة علاقة تعاونية، فإننا سنسعى، خلال المرحلة المقبلة، إلى مزيد من المساعدة والتعاون من حكومة السودان فيما يتعلق بعملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة. وسنطلع المجلس على التطورات والتحديات التي تنشأ خلال المرحلة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مورينو - أوكامبو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى جلسة سرية عقب رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

المقرر أن نقوم نحن بتحديد موقفا. وبحلول وقت تقديم تقرير للمجلس، كنت انتظر تأكيدا خطيا بوضع حكومة السودان تلك الترتيبات العملية. وقد زودتنا حكومة السودان الآن بذلك التأكيد الخطي.

كما أجرينا اتصالات مع الأطراف الأخرى في الصراع، بما فيها الجماعتان الرئيسيتان للمتمردين. وأعاققت الانقسامات داخل حركة/جيش تحرير السودان إقامة اتصال مستمر مع الجماعة. ولكننا ما زلنا نقوم بفتح قنوات وبياتحة الفرصة لجميع الأطراف المشاركة في الصراع بغية توفير المعلومات والأدلة للمحكمة خلال المرحلة الثانية من التحقيق.

ويجري التحقيق في الحالة في دارفور في سياق استمرار أعمال العنف والجهود المتعددة لتأمين السلام، فضلا عن عملية معقدة للانتقال السياسي. وسيستمر المكتب في التحلي بالحساسية نحو تلك الديناميات وسيسعى إلى تعزيز عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والسودان والدول والمنظمات الأخرى. ولكن المكتب يركز، في الوقت نفسه،